ـــــــ«الميثاق»:

ـــة بمجلس جمهوري تمثّل فيه المرأة

المفتتة..؟.

-صحيح ان هناك محاولة لتفتيت اليمن، وكان يجب ان تكون هذه المحاولات عكسية بدلا من ان يفكروا في اصلاح النظام السياسي والتعديلات الدستورية او صياغة دستور جديد او.. او..الخ.. كنت افكر بأنهم سيطرحون لنا رؤية حول الوضع الاقتصادي، لان الاقتصاد هو مشكلتنا الاساسية في اليمن والفقر هو المعضلة التي تفتك بالوحدة الوطنية.. التعبئة الخاطئة وثقافة الكراهية هي ايضا سبب من هذه الاسباب التي اوصلت البلد الى هذا الحال.. اذا نحن بحاجة الى عملية ثقافية واعلامية متزنة، لان الاعلام الرسمي والحزبي والخاص- للأسف- يحرض على ان تفجير القنابل الاعلامية والسياسية ولا يدرك خطورتها في تفتيت اللحمة الوطنية، فكان للنزق الاعلامي مردود سلبي على مستوى الوحدة الوطنية.. ولكن لا باس اننا نفكر الان في الاصلاح.

انا في تصوري ان من يدفع نحو فك الارتباط او ما يسمى بالفيدرالية او الكونفدرالية وهذه الاخيرة جربناها وكانت موجودة ابان التشطير- ممثلة بالمجلس الاعلى من حكومة صنعاء وعدن، لكنها لم تحقق شيئاً، ولكن الانفراج الذي تحقق بين اعضاء لجنة الحوار في الشمال عكس نفسه على قيادتي الشطرين افضل من المجلس الاعلى.

رؤية جديدة

***.. وما هو شكل الدولة او النظام الذي نريده والمناسب لنا في اليمن من وجهة نظركم ؟.**

-انا ارى بان نطرح سؤالاً اساسياً وهو بدلا من ان نمزق الوطن ونفتت الدولة اليمنية.. فما هو النظام السياسي الذي نريده ..ولماذا ..؟ وندرك اننا في مجتمع لا تزال فيه نسبة التخلف عائقا في تقدمه، وفي نفس الوقت لا يمكن ان ننقل التجربة الغربية الى مجتمعنا المتخلف ونقول نريد النظام البرلماني بحيث يأتي حزب الاغلبية الحاصل على اغلبية مقاعد البرلمان ويشكل الحكومة دون ان تشاركه القوى الاخرى من الاحزاب والمستقلين والشخصيات الوطنية الاخرى.

ولكن يمكن ان نجمع بين كل هذه الاشكال، بحيث يكون نظام الاغلبية بان يكون رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على الاغلبية هو من يشكل الحكومة.. لكن لا يمكن ان يكون له كل او غالبية الحقائب الوزارية، وانما يكون له ثلث الحقائب الوزارية وثلث لبقية الاحزاب والقوى السياسية الاخرى وثلث للمستقلين من خارج البرلمان.

ومن افظع اخطاء نظام الاغلبية في البرلمان ان السلطة الرقابية على السلطة التنفيذية تضعف ويتحول البرلمان وكأنه السلطة التنفيذية وهذا خطأ كبير وبذلك يضيف بين مبدأ الفصل السلطات. بينما نحن بحاجة الى ان البرلمان يحاسب الحكومة على أخطائها، ووسائل الرقابية البرلمانية على الحكومة كثير منها مثلا توجيه الاسئلة والمناقشات العامة، ومنها الاستجواب الذي يؤدي في مرحلة من المراحل الى سحب الثقة من الحكومة.

ومنها الميزانية العامة للدولة وهي اهم ادوات الرقابة البرلمانية ومحاسبة الحكومة.. نحن الى اليوم لا يوجد في ميزانيتنا ما يحقق لنا حالة من حالات التنمية لأن الميزانية في معظمها هي الباب الاول الذي كله مرتبات للموظفين، لذلك تحولت الميزانية وكأنها ضمان اجتماعي فلم يكن هناك جزء منها مخصص في الباب الرابع للتنمية.

وبرزت اثار هذا التوجه من خلال المشكلة التي تعاني منها اليوم الحكومة مع المانحين، وعدم قدرتها على توفير ولو النسب المحددة في تقديم الدراسات الاقتصادية للمشاريع والخطط التي تريدها، لأنه اذا ما اردت ان تنجز مشروعا عليك اولا ان تبحث عن تمويل تكاليف الدراسة ثم ما ان تنجز الدراسة والتي قد تصل مدتها من سنة الى سنتين الا وقد ارتفعت اسعار تكاليف المشروع في اليمن، ثم تبدأ تفكر في البحث عن القرض والحصول عليه وبالتالي لا تحصل عليه إلا وقد تجاوزت التكاليف اضعاف مضاعفة عن التكلفة التي كانت مخصصة لانجاز المشروع في الدراسة التي تم اعدادها.

اذا لدينا خلل في هذا الجانب، فنحن بحاجة الى موازنة عامة تخصص منها على الاقل ٢٠٪ لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع لكي لا نذهب الى مؤتمرات المانحين في لندن او الى صندوق ابو ظبي او صندوق التنمية الكويتي الا ومعنا دراسة جدوى للمشروع الذي نبحث له عن تمويل.

انا اتمنى من مؤتمر الحوار الوقوف امام هذه المعضلة.. ومن هنا اقول ان الموازنة من اهم وسائل السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية.

والنقطة الثانية التي احب ان اركز عليها ان الديمقراطية التوافقية، هي ملائمة لبلادنا في الامن والاستقرار، لأنه اولا مستوى النضج والولاء الحزبي مازال محدودا فمعظم القوى الحزبية مركزة في اوساط المثقفين فقط بينما ابن الريف اليمني مجرد ما يرى مسئولاً او مدير المديرية يسير في اتجاه معين سار معه في ذات الاتجاه فلا يلتزم حزبيا لا للمؤتمر الشعبي العام ولا للحزب الاشتركي ولا للوحدوي الناصري ولا لحزب البعث القومي ولا لحزب البعث العربي لاشتراكي ولا للتجمع اليمني للإصلاح.

الجميع شركاء

اذا المطلوب ايجاد حالة من حالات التوازن بحيث ان نجعل من جميع الشركاء في البرلمان..شركاء في الحكومة.. ثم شركاء في رئاسة الدولة ويمكن ان نأخذ في الانتخابات التشريعية البرلمانية بالقائمة النسبية بـ ٥٠٪ من عدد الدوائر و ٥٠٪ بالدوائر الفردية على ان يشترط عدم جواز المنتخبين في الدوائر الفردية الانضمام لأي حزب من الاحزاب في البرلمان ويمكن معالجة بعض الغبن لدى المحافظات قليلة السكان كبيرة المساحة عن طريق مضاعفة الدوائر الانتخابية فاذا كانت الدائرة وفقاً لقانون الانتخابات الحالي هو ٥٥ الف نسخة+ ٥ ناقص ٥٪ فيمكن ان يكون عدد الناخبين في المحافظات مثل الجوف المهرة حضرموت مأرب شبوه ٢٥ الف نسمة مثلاً.

***كيف يمكن ان يكون الكل شركاء..؟.**

- في تقديري ان رئاسة الجمهورية لم تعد مناسبة لليمن، وبالتالي انا ارى ان المناسب لليمن هو قيام مجلس جمهوري او هيئة رئاسة او المجلس مكون من خمسة الى سبعة اعضاء تمثل فيه المرأة ويتم انتخابهم من قبل اعضاء البرلمان القائم في الاساس على الأغلبية والذين تم انتخابهم في انتخابات ديمقراطية حرة ومباشرة.

وتمثل المرأة في مجلس الرئاسة بامرأتين ان كان اعضاء المجلس مكوناً من سبعة أشخاص، او امرأة واحدة ان كان المجلس الجمهوري او هيئة الرئاسة مكوناً من خمسة اشخاص وتكون رئاسة هيئة الرئاسة أو المجلس دورية- سنوياً- بين اعضاء الهيئة، ومدة الرئاسة تكون بعدد الاعضاء فان كانوا خمسة اعضاء فمدة الرئاسة تكون خمس سنوات ان كانت الهيئة او المجلس من سبعة اشخاص فمدتها سبع سنوات.

وهيئة الرئاسة او المجلس الجمهوري- هو من يسمي رئيس الحكومة المرشح من قبل الحزب الفائز بأغلبية المقاعد في البرلمان.

وبهذه العملية نستطيع ان نحقق حالة من التوازن بدلا من ان نذهب- وهذا ما هو موجود الان مع الاسف لدى الشخصيات السياسية الكبيرة الذين ينزعجون من هذا الطرح.. لكن انا اطرح هذه الرؤية كمخرج للبلاد بحكم تخصصي في القانون الدستوري.

المرأة رئيساً لليمن

اقول اننا بهذه الطريقة الجديدة نستطيع ان نشكل حالة فريدة نعم وخاصة في المجتمع الاقليمي والدولي ولكنها مضمونة النتائج والنجاح للمشاركة الشعبية لكل ابناء الوطن.

وبالنسبة لمن لديهم تحسس من رئاسة المرأة، فلماذا لا تكون المرأة رئيسة لليمن لمدة سنة من خلال ترؤسها لهيئة الرئاسة او المجلس الجمهوري، لذلك نذكرهم بنص واضح بقوله تعالى" والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"- الاية(٧١ من سورة التوبة).

وهذا حكم الهي واضح لا جدال فيه ونص الآية فيه بصيغة الأمر لا لبس في ذلك، فضلا عن ذلك لدينا امثلة في التاريخ وحكم المرأة لليمن في أنموذج الملكة بلقيس واروى بنت احمد الصليحي، بل ان اليمن لم يعرف ازدهارا ولا استقراراً ولا حضارة إلا في العصور والحقب التي حكمت فيها المرأة، بالإضافة الى ان الازدهار الذي شهدته البلدان التي حكمتها المرأة في العصر الحديث في باكستان وبنجلادش واندونيسيا وغيرها شاهد اخر لمقدرة المرأة في ادارة شؤون الحكم.

ويأخذ في هذا النظام نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات وتمنح الـــوزارات كافة الصلاحيات للسلطات المحلية المالية والادارية في المحافظات، بحيث تحقق التنمية المراد لها من ذلك.

ويمكن أن تخصص للمحافظات المنتجه للنفط نسبة من ١٥-٢٠٪ من عائدات انتاج المحافظة نفسها إضافة الى مايتم رصده في الموازنة والخطط العامة.

خلاصة القول: اذا ما اخذنا بنظام الديمقراطية التوافقية سنجنب الوطن الكوارث، سواء أكان ما يسمى بالفيدرالية، لان الذي يهمنا اننا كيف نحافظ على القاعدة التشريعية الموحدة الواحدة لكل ابناء الوطن.. اما الفيدرالية فمعنى ذلك سيكون عندك مجالس نيابية تشريعية متعددة

زيـــادة في اعـــداد الـدوائـر الانتخابية للمحافظات قليلة السكان كبيرة المساحة

لكل اقليم او لكل ولاية وهذا من الصعب ان ينقل اليمن نقلة نوعية على اساس نظام الاغلبية المطلقة بحيث ان حزباً يحكم والبقية يتفرجون، لان هذه الكوارث من بعد الوحدة الى اليوم هي التي اوصلت البلاد الى مانحن عليه اليوم سببها الأنفراط والانفراد بالسلطة وحكم الحزب الواحد والجماعة الواحدة.

اننا في المؤتمر الشعبي العام انفردنا في السلطة ولم يشاركنا احد في الحكم فوصلنا الى هذه الحالة التي نحن عليها اليوم.

التنوع مهم

***.. لكن النظام الديمقراطي التوافقي فيه نوع من الاتكال والمكايدات بين أطراف الشراكة..؟.**

- بالعكس عندما تكون الحكومة وهذا كان رأيي من بعد الوحدة ولا يزال الى اليوم كلما كان هناك تنوع حزبي وسياسي داخل الحكومة كان هناك منافسة بينهم في العمل.. وكلما وجدت الدراسات والأبحاث السليمة والرزينة استقامت احوالنا.. وكلما تمكنا من القضاء على الفساد قبل احالته الى جهاز الرقابة والمحاسبة اوهيئة مكافحة الفساد كسلطة رقابية على تصرفات الاجهزة الحكومية.. بالعكس اقول الديمقراطية التوافقية اثراء وخطوة ايجابية تحافظ على الوحدة الوطنية.. لأنه في الاساس التنافس والمماحكات القائمة اليوم كلها تنافس على الكعكة.

اليوم عندما اطرح فكرة المجلس الجمهوري او هيئة الرئاسة لأني اشعر انه هو الحل الوحيد، واعتقد ان الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي يؤيدني في هذا لأنه ليس طموحا بان يستمر في الرئاسة- كما وعد وكما انا اعرفه ولا أتمنى ان تتمزق اليمن وعلى رأسها الاخ عبدربه منصور هادي.. لأنني اعرفه جيدا فهو وحدوي ومناضل صادق ومدرك بان اليمن الواحد الموحد هو القوة التي يمكن ان يكون لها شأن على المستويين الاقليمي والدولي.

تعدد الزعامات المحلية

***اذا ما هي عيوب الفيدرالية ومخاطرها على اليمن ؟.**

-النظام الفيدرالي لا تتوافر له الشروط الموضوعية في بلادنا لعدة اسباب.. اولها لان مجتمعنا موحد في الاساس من كل النواحي الدينية واللغوية والثقافية والانتماء القومي حتى من الناحية المذهبية فعندنا حالة من التعايش المذهبي، وثاني الاسباب فالفيدرالية ستخلق تعدد الزعامات المتصارعة وتعدد السلطات المتناحرة والـزيـادة من النفقات على تضخيم الجهاز الاداري للإقليم والتي من المفترض ان نخصصها للتنمية، وضرورة استمرار الدولة القيام بواجبها في تقديم التعليم المجاني بمختلف مستوياته والخدمات الصحية للمواطن مجانا، دون ان نعتقد اننا بالتخطيط التأشيري او بمحاكاة النظام الرأسمالي نستطيع ان نعالج مشاكلنا.

والشاهد الثالث من الشواهد الخطيرة من الفيدرالية، بان الفيدرالية قد تتباين فيها بعض النصوص القانونية، بحيث يستطيع المجلس التشريعي للإقليم.. ان يصدر قوانين تتناقض مع القوانين السيادية العامة للدولة الاتحادية.. او يؤدي الى إيجاد نصوص تحكم بعض الحقوق او الواجبات تخالف ماهو في الاقليم الاخر.. لأن الهدف الاساسي هو المساواة بين كل أبناء الوطن.

السبب الرابع ان كل مواردنا مع ضآلتها ستتحول الى تغطية نفقات التضخم للجهاز الاداري للإقليم وعلى وجه الخصوص السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وبالتالي فلن يكون هناك للتنمية تمويل.

واحب ان اذكر واشير هنا الى حركة التعاونيات في الشمال- سابقا- كانت هناك تنمية ونشاط تنموي غير عادي الى درجة ان وزير الدفاع الامريكي اثناء حرب فيتنام مكنمارا زار اليمن في عام ١٩٧٢م، وهو رئيس البنك الدولي وعندما شاهد الطرقات وعرف ان التعاونيات قامت بشقها، قال هذه التجربة الناجحة ربما لو عممت في الدول النامية لكانت خيرا لهم من أي وسيلة اخرى.

وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات الاستهلاكية فيما كان يسمى بجنوب الوطن لماذا لا نحييها من اجـل توفير السلع كمنافس للقطاع الخاص الذي يقوم بمهمة اقتصادية حقيقية حتى اليوم، وحصر دوره كله في عملية الاستيراد والصناعة التحويلية البسيطة.

فالجمعيات ليست كما يتصور البعض انها نمط من النظام الاشتراكي، وإنما هي تعاونيات ففي امريكا التـي يصل ناتجها القومي السنوي الى (١٥,٥) تريليون دولار يوجد فيها جمعيات ونشاط اهلي في المجالين الانتاجي والاستهلاكي ويتعامل معها المجتمع الامريكي. بينما الموارد المحلية لدينا اليوم بالكاد تغطي بدل سفر لأعضاء المجالس المحلية، وفي حال الفيدرالية سيتحول الامين العام للمجلس المحلي في الاقليم الى رئيس الوزراء وزادت نفقاته المالية.

انا في تصوري ان حفاظنا على الوحدة هي طوق نجاتنا من الاقتتال والاحتراب وتجنب استقبال عدن لنازحين واستقبال صنعاء لنازحين لأنه مازالت حالة اليمن حالة متخلفة جدا.

وهذا يتوجب على المتحاورين الاختيار بالنظام الثالث وهو نظام الديمقراطية التوافقية في الحكومة وفي رئاسة الدولة من خلال هيئة رئاسة او مجلس جمهوري ، حتى تمر علينا العشر السنوات والعشرون والثلاثون السنة القادمة ويترسخ لدينا مبدأ ان الوظيفة العامة هي هدف لخدمة المجتمع.

فنجد في امريكا مثلا ان الحـزب الفائز بالانتخابات لا يحق له ان يغير في الوظائف العامة سوى(٦٥٠٠)وظيفة، لان كل اعضاء الحـزب لديهم اعـمال خاصة يـعـودون الى ممارستها عند الانتهاء من عمله الحكومي، وأمريكا التي مساحتها تسعة ملايين ميل مربع وتعداد سكانها ٢٨٦ مليون نسمة.

ونحن سنكون متميزين ان اخـذنـا بنظام الديمقراطية التوافقية وانتخاب هيئة الرئاسة او المجلس الجمهوري وفيه تمثيل للمرأة، خصوصاً وان المرأة لا تستطيع ان تصل الى رئاسة الجمهورية في اليمن إلا عن طريق الديمقراطية التوافقية.

الاشتراكي وحدوي

***كيف ترى رؤية الفيدرالية بين دولتين والتي يطرحها الحزب الاشتراكي اليمني..؟**

اولا شخصيا اومـن ايمان عميق بان الحزب الاشتراكي وان اختلفت معه في التوجه الفكري لكنني أؤمن إيماناً عميقاً بأنه مدرسة وحدوية ولا شك ان ما يقوم به الان الامين العام للحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان- رغم ما يعانيه في تقديري من ضغوطات من بعض الاجنحة داخل الحزب الاشتراكي.. الا اننى اثق به ان يعمل من اجل تثبيت الوحدة واقول لهم: للتاريخ اياكم وانتم المدرسة الوحدوية التي كان دائما شعاركم للنضال من اجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية-

اياكم ان تنقضوا هذا الشعار الذي كان عبر نضالكم الطويل والكبير.. عليكم التمسك بالوحدة ولكن اصلحوا دولة الوحدة من خلال ما يسمى بالديمقراطية التوافقية واعملوا على خلق ثقافة وطنية ثورية تسير بنا نحو المستقبل.. اياكم ان تتخلوا عن تاريخكم الوحدوي الذي لا شك ان كل القوى الديمقراطية والوحدوية في الوطن العربي تجعل من اليمن مثلا يحتذى به.

كذلك الامر بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام فأي طرح غير الوحدة يطرحه ، فانه جريمة في حق المؤتمر الشعبي العام، لان قيادته بمختلف تكويناتها ناضلت من اجل تحقيق هذا الحلم الوطني الكبير.. صحيح حصلت اخطاء وإخفاقات خلال المرحلة الماضية نتيجة سوء ادارة دولة الوحدة .. لكن هذا لا يعني اننا نتخلى عن مبادئنا وقيمنا المثلى..

***وماذا عن موقف الاصلاح الذي خاصم تحقيقها ؟.**

الاصلاح كان متحفظا في بداية الوحدة لان الدستور في البداية لم ينص ان الشريعة مصدر كل القوانين وعندما تم التعديل استجابوا للوحدة.. اما ان يتخلى حزب الاصلاح اليوم عن الوحدة فانه يكون قد تخلى عن مبدأ قرآني وهذه كارثة كبيرة جدا.. لكن انا اشك في هذا.

اذكر ان الزعيم علي عبدالله صالح عندما كنا نناقش فكرة النزول الى عدن من أجل اعلان دولة الوحدة كان هناك بعض الشخصيات التي تمثل قيادات الاصلاح اليوم ومنهم الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر والشيخ عبدالمجيد الزنداني والشيخ حمود الذارحي والاستاذ عبدالوهاب الانسي قال لهم: نحن سنحقق الوحدة والشعب اليمني كله شعب مسلم وسيتم تعديل النص في الدستور مستقبلاً، سواء أكان في الجنوب أم في الشمال - وعلينا ان نحقق هذا الحلم الذي انتظره الجميع وهذه فرصة تاريخية لا تعوض، وبالفعل ارتضوا بهذا الطرح.

لاحوار في الخارج

*** المؤتمر الشعبي العام بدأ يطرح بتشكيل لجنة من مؤتمر الحوار بالسفر الى خارج اليمن للالتقاء بمعارضة الخارج.. الا تعتقد ان مثل هذا الطرح وفي التوقيت هذا لم يكن جزءاً من الحوار في الخارج..؟**

اعتقد ان لا لزوم للحوار في الخارج لان الامور الان استقرت والحساسية الـزائـدة لم تعد موجودة والحوار بدا بالانطلاق، وان كان في الماضي هناك حساسية من الزعيم علي عبدالله صالح فها هو اليوم الرئيس عبدربه منصور هـادي وبإمكان الرئيس علي ناصر محمد والعطاس تهيأ لهما الاجواء بحيث يأتيان للمشاركة في الحوار، حتى الاخ علي سالم البيض الذي قد يكون في حالة النزق الثوري لكن لا يستطيع احد ان ينكر دوره النضالي في تحقيق الوحدة اليمنية ، فيجب الا يشوه تاريخه الوطني الكبير.

الحزب الفائز بالانتخابات في امريكا لا يحق له ان يغير(٦٥٠٠)موظف

تخصيص مانسبته ٢٠٪من عائدات النفط للمحافظة المنتجة

النظام الفيدرالي سيكون نظاماً لخلق صراع الزعامات المحلية

مضمون الرؤية

> **النظام الديمقراطي التوافقي.**

> **مجلس لرئاسة الدولة يتكون من خمسة إلى سبعة أعضاء يمثلون مختلف المكونات السياسية.. وتمثل المرأة فيه امرأتان.. «رئاسة الدولة» دورية سنوية بين أعضاء هيئة الرئاسة.**

ويتم انتخاب أعضاء هيئة رئاسة الجمهورية من البرلمان، وتكون مدة الرئاسة بحسب عدد أعضاء المجلس، فإن كانوا خمسة أعضاء فهي خمس سنوات وإن كانوا سبعة أعضاء فهي سبع سنوات.

> **تشكيل الحكومة على النحو التالي:**

رئيس الحكومة من الحزب الذي يحصل على أغلبية مقاعد البرلمان.. وتوزع حقائب الحكومة ثلاثة أثلاث، ثلث الحقائب لحزب الأغلبية وثلث لبقية الأحزاب والقوى السياسية الممثلة في البرلمان، والثلث الأخير للمستقلين.

> **منح السلطات المحلية حكماً محلياً كامل الصلاحيات.**